دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
"حالة مجمع فرتيال FERTIAL "

أ. طيب أمال
المركز الجامعي غليزان
Saidatayeb48@gmail.com

أ. طيب سعيدة
المركز الجامعي غليزان
Saidatayeb48@gmail.com

تاريخ الإرسال:2017/09/10 **تاريخ القبول:2017/20/20** **تاريخ النشر:2018/03/01**

ملخص: إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وسعيها لتحرير تجارتها الخارجية سيعرض المؤسسات الجزائرية الاقتصادية إلى منافسة شديدة من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، لذا يجب عليها وحتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية المتزايدة أن تقوم بتحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها، كما تسعى إلى تحسين محيطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تأهيلها بهدف تحسين تنافسيتها لمواجهة المنافسة الدولية، وفي هذا الإطار تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة لترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، وتخفيض التكاليف واقتسام المخاطر بين الشركاء، كما أنها تمثل حلاً ملائما لمختلف المشاكل وذلك من حيث الحصول على مصادر التمويل والتكنولوجيا، كما تعتبر عاملا مهما للدخول إلى الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة؛ الأجنبية؛ التأهيل ؛ المؤسسة؛ الاقتصادية؛ الجزائرية

Résumé: La volonté de l'Algérie d'intégrer l'économie mondiale، en signant l'accord d'association avec l'Union Européenne، et sa recherche pour la libération du commerce extérieur ont pour corollaire d'exposer les entreprises économiques algériennes à une forte concurrence des entreprises étrangères، notamment celles européennes. Et pour qu'elles puissent faire face à cette concurrence mondiale qui ne cesse d'augmenter، les entreprises algériennes doivent donc améliorer leurs systèmes managériaux، valoriser et remettre à niveau leurs ressources humaines et optimiser leur environnement économique.

Pour ce faire، une réadaptation et une mise à niveau sont nécessaires pour améliorer leur compétitivité à l'échelle internationale. Dans ce contexte، le partenariat étranger « l'association étrangère » constitue une opportunité importante pour la promotion et la mise à niveau des entreprises algériennes vues les nombreux privilèges qu'il fournit، plus particulièrement dans le secteur du transfert des compétences et des expériences managériales et la réduction des coûts، et grâce au partage des risques entre les associés. Il représente aussi une solution appropriée à plusieurs problèmes en ce qu'il permet d'accéder à de nouvelles technologie et sources de financement، et il est également un facteur important pour pénétrer les marchés internationaux.

Mots clés :partenariat ; étranger ;réhabilitation ; entreprise ; économique

تمهيد:

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة وتطورات متداخلة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي ما يطلق عليه بالعولمة، التي تتحكم في مجرياتها الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أمريكا وما يرتبط بها من كيانات اقتصادية وإعلامية.

ولقد فرضت هذه الظاهرة مجموعة من المتغيرات اقتلعت أسس النظام العالمي القديم وبدأت في ترسيخ كيان جديد، سمته التغيير المستمر في كل مجالات الحياة، وبذلك اختلفت ملامح وآليات ومعايير هذا العصر على سابقيه، مما يفرض على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة.

ولعّل من أهم ملامح وأثار هذه التحولات، المشروعات المتزايدة لتطبيق ميكانيزمات اقتصاديات السوق في معظم دول العالم، المشروعات المتزايدة لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، الطفرات التكنولوجية في مختلف المجالات والسيطرة المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، اشتداد المنافسة العالمية والاعتماد على البحث والتطوير كأساس لخلق الميزات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وهو ما دفع بها لتكوين تحالفات وشراكات بين المنتجين لمواجهة المنافسة، واستثمار الفرص السوقية.

لقد اعتمدت العديد من المؤسسات الاقتصادية والشركات الرائدة إستراتيجية التحالف والشراكة، كآلية للنمو والتوسع الخارجي وتبديل العلاقة التنافسية بالتعاون، ومن ثم تحقيق التكاملية وتعزيز الميزة التنافسية، وما يلفت الانتباه هو الانتشار السريع لهذه الإستراتيجية بين الشركات العالمية الرائدة، التي تسعى للبقاء والسيطرة وتبادل الإمكانات والموارد، فإذا كانت الشراكة منتشرة بهذه الصورة بين تلك الشركات العالمية الرائدة، فمن باب أولى أن تسعى المؤسسات الاقتصادية المثقلة بالأزمات والتي تفتقر إلى التكنولوجية العالية والموارد الكافية إلى البحث عن شركاء لهم من الخبرة والميزات ما يعود على تلك المؤسسات بالتطور والنماء.

سعيا لتحقيق هذا الهدف، اعتبرت الشراكة في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، وأصبح عدد عقود الشراكة المبرمة مؤشرا لقياس نجاح المؤسسة ودليلا على كفاءة مسييرها، وبهذا التوجه توسع مجال الشراكة في الجزائر ليشمل قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، مما قد يعطي دفعا لتشجيع وتنويع الإنتاج، ودعم الصادرات خارج المحروقات.

من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**.

لدراسة هذا الموضوع اتبعنا منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة، وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل، وحتى نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها - قد تعمم إذا تساوت الظروف والإمكانات-، وقد وقع اختيارنا على مجمع فرتيال نظرا لمكانته الرائدة في مجال

الشراكة خارج قطاع المحروقات فتحليل وضعيته وتجربته تعطينا صورة ولو أولية عن التأهيل الذي قد تحدثه إستراتيجية الشراكة.

وقبل ذلك، اعتمدنا في الجانب النظري على الأسلوب الوصفي لفهم الظاهرة والإلمام بجوانبها، وللوصول لعرض نتائج البحث استعنا بدراسة المقارنة وأسلوب الاستقراء، وكان ذلك من خلال تحديد فترتين زمنيتين تمثل الأولى مرحلة ما قبل الشراكة، أما الثانية فكانت مرحلة ما بعد الشراكة.

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محاور التالية:

المحور الأول: الشراكة الأجنبية: تعتبر من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم حيث وضع المنطق الاقتصادي المعاصر أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في مجالات عديدة.

1. **الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية:** لقد تم استعمال كلمة الشراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفها: B.Ponson على أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة.

فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.**(1)**

إن كلا من التحالف الاستراتيجي والشراكة هما شكلان من أشكال التعاون إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها، كما تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوع خاص من الشراكة، إلا انه غالبا ما يستعمل المصطلحان كبديلان لبعضهما البعض، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.

لذا تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة.**(2)**

2. **الفرع الثاني: دوافع الشراكة:** أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية:

ظهور وتنامي ظاهرة العولمة.**(3)**

تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها.

تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء، إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية.

إن الإخفاقات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الاندماج والشراء أصبحت دافعا لتطور الشراكة الإستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج، كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى أدت إلى اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي، - مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات،

- ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، - تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة،**(4)** كما تحقق الشراكة قدراً كبيراً من فرص التحول للعالمية، بأسلوب متدرج ومخطط..

3. **الفرع الثالث : الأسس التي تقوم عليها الشراكة الأجنبية** :حاولت الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة أن تقدم لها تفسيرات، قصد تنميتها وتطويرها من اجل العمل بها بين الدول، وتنطلق في مجملها من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من ارتباط بظاهرة الشراكة، ومن بين النظريات المفسرة لها نجد:

- نظرية تكاليف الصفقات.(5)

-- نظرية الإنتاج الدولي وإستراتيجية العلاقات.(6)

-- نظرية الاحتكار الدولي: (7) تتميز هذه النظرية بنوعين من الاحتكار هما:**(8)** (احتكار الشركة الأولى للسوق، القوة الاحتكارية)

-- نظرية تبعية الموارد

تعد الشراكة الأجنبية خيارًا استراتيجيًا تلجأ إليه المؤسسات لتحقيق أهدافها المختلفة، كتحقيق عائدا منظورا من الموارد المالية أو غير منظور يتجلى في القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية،(9) لأنها تمثل فرصة لغزو الأسواق الدولية خاصة باختيار الشريك الاستراتيجي المناسب لأن الشراكة الأجنبية تستهدف تحقيق الرابط والتكامل بين الطرفين المحلي والأجنبي قصد الرفع من فعاليتهما وخلق ميزة تنافسية جديدة كما تدعم المزايا الكامنة أصلا في كل طرف من خلال التبادل والتعاون المشترك خاصة في مجال التكنولوجية والمعارف الفنية وحتى في الموارد الأخرى(10) فهي تؤدي دورًا أساسيًا في تطوير نظم الإنتاج وتحسن كفاءة الشركاء في إطار المشروع الموحد من خلال التكيف مع متطلبات السوق ومواجهة المنافسة المحلية والدولية بتخفيض تكلفة الإنتاج وتلبية شروط الجودة واكتساب التقنيات الحديثة والمرونة في التنظيم، خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية نجدها غالبًا تعاني من

المنافسة وكذا ضرورة تلبية الطلب النهائي، هذا ما يحتم عليها الدخول في شراكة مع مؤسسات تتوفر على ميزة لإنتاج سلع منافسة وتنسيق جهودها في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجية واستخدامها في تحسين الإنتاج والكشف عن أسواق جديدة.(11)

تساهم بذلك الشراكة الأجنبية في تآزر الموارد والإمكانيات، فهي تعد وسيلة هامة لعميلة التحويل التكنولوجي وعامل لزيادة فعالية التسيير وتطوير المشاريع الاقتصادية لأنها تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة، فتتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد من فعالية التسيير وتوسيع قاعدة المعارف والمعلومات لدى المشروع الموحد، كما تهدف إلى استغلال الفرص الجديدة للسوق عن طريق التطور الداخلي للمنتجات، وتوسيع الأنشطة سواء كان ذلك للمؤسسة المحلية أو الأجنبية.(12)

يمكن القول أن الشراكة الأجنبية تهدف عموما إلى تنمية و تطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل أكثر كفاءة وفعالية ورفع مستوى الإنتاج والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار تشريعي يعكس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الدولة والتي تستهدف إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية وتهيئة الظروف لتوفير مناخ ملائم يساعد على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على إقامة مشاريع استثمارية جديدة في مجالات إنتاج السلع والخدمات من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.(13)

4. الفرع الرابع : أنواع الشراكة الأجنبية وأثارها

1.4. أنواع الشراكة الأجنبية: يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية عدة أنواع تبعا لعدة تصنيفات نذكر منها:

1.1.4. أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات:الشراكة التجارية- الشراكة الصناعية- الشراكة الخدماتية- المالية – التقنية

2.1.4.أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف: يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية وقد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما: (شراكة تعاقدية أو المشاركة بحصص رأس المال)

3.1.4. أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة: يمكن أن تتخذ ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:

- الشراكة العمومية: وهي تلك الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية؛
- الشراكة الخاصة: وهي التي تتم بين شركات خاصة؛
- الشراكة المختلطة: وهي التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

2.4. آثار الشراكة الأجنبية:

1.2.4.أثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية: تتمثل فيما يلي: **(14)**

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد.

- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة:

- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج.

- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها:

- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة.**(15)**

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية.**(16)**

2.2.4. آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية.تتمثل فيما يلي:

- في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاكها المشاريع؛

- الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة؛

- وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح؛

- تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل؛

- إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية؛

المحور الثاني: الشراكة الأجنبية في الجزائر

1. **الفرع الأول: ترقية الشراكة الأجنبية في الجزائر:** شرعت الجزائر في إحداث تغيرات اقتصادية هامة وذلك من خلال تبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي فاعتمدت في ذلك على سياسات مالية و اقتصادية من أجل

تحقيق التنمية، وتحسين مناخها الاستثماري وذلك عن طريق الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية، كما ساعد الجزائر في تدعيم سياستها الانفتاحية ورغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويظهر ذلك من خلال سعيها لتحرير تجارتها الخارجية بدخولها في مفاوضات بغية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها على اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، اكتسبت الجزائر بعد انتهاجها لسياسة الإصلاحات الاقتصادية خبرة كبيرة في مجال تشريع وتنظيم الاستثمارات، حيث عالجت مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة فأصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين كما عملت على تشجيع الاستثمار.

2. **الفرع الثاني: الأسس القانونية للشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات:** أصدرت الجزائر عدة أوامر ومراسيم تتعلق بتنظيم الاستثمارات، قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والشراكة الأجنبية بصفة خاصة وتوسيع نطاق الاستثمار في الجزائر خارج قطاع المحروقات ولقد عرفت هذه القوانين عدة تعديلات تهدف مجملها إلى جلب المستثمرين الأجانب والانفتاح على الشراكة الأجنبية.

أولا- قانون النقد و القرض لسنة 1990 ؛

ثانيا- قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 ؛

ثالثا- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001؛

رابعا-قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2007؛

تهدف الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة خاصة في مجال الاستثمار هذا ما يؤكده قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني،**(17)** كما عملت على تشجيع المستثمرين من خلال ضمان بيئة قانونية مستقرة، أي ثبات القانون المطبق على الاستثمار فلا تطبق عليه المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل إذا طالب المستثمر صراحة ذلك،**(18)** وأيضا أقر اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار هذا من جهة، والإمكانيات الطبيعية والثروات التي تزخر بها الجزائر من جهة أخرى، فهي تمثل رصيدًا محفزًا لاستقطاب المستثمر الأجنبي خاصة وأن الجزائر تمكنت من تجاوز مختلف الأزمات الأمنية التي عاشتها خلال حقبة زمنية ماضية والتي كانت تأثيراتها كبيرة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من خلال تسطير برامج النمو الاقتصادي التي تهدف إلى تجاوز هذه الآثار واعتناق الشراكة الأجنبية كحل للالتحاق بالاقتصاد العالمي.

3. **الفرع الثالث: اتفاق الشراكة الاوروجزائرية:** يدخل مشروع الشراكة الأورومتوسطي الذي تم الإعلان عنه في قمة برشلونة 1995 في إطار إعادة تنظيم العلاقات شمال–جنوب، ولقد تحقق هذا المشروع بعد سلسلة من الاتفاقيات "اتفاقيات الجيل الجديد" لأنها تختلف عن اتفاقيات التعاون المبرمة في الستينات والسبعينات

التي كان يطبعها الطابع التجاري، عكس الاتفاقيات الجديدة التي وسعت مجالها ليشمل التعاون المالي، الاقتصادي والتقني، كما تضمن محورا اجتماعيا وثقافيا، وحوارا سياسيا وأمنيا.**(19)**

1.3 العلاقات الأوروجزائرية: من التعاون إلى الشراكة: مرت بالعديد من المراحل قبل أن تصل إلى مرحلة إقامة شراكة في مختلف المجالات

1.1.3. التعاون المالي والتجاري بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية:

1-العلاقات بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية قبل1976

2-اتفاقية التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الجزائر في 1976: **(20)**

أ-التعاون التجاري.**(21)**

ب-التعاون التقني و المالي.**(22)**

2.1.3.اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:حرص الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مع دول المتوسط، فسعى إلى توسيع نفوذه في المنطقة من خلال قمة برشلونة التي تعد بمثابة استجابة للسياسة الأورومتوسطية الجديدة،فظهر مفهوم الشراكة ليحل محل التعاون

1.2.1.3. أسباب توقيع اتفاق الشراكة: ترجع أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط بصفة عامة إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربطهما،**(23)** أما عن الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التوقيع عن هذا الاتفاق فتتمثل في ضرورة تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتتكيف مع التحديات التي يشهدها العالم.

يعتبر الاتحاد الاروبي الشريك التجاري الأول للجزائر،**(24)**حيث بلغت نسبة الصادرات الجزائرية نحوه 57,95%عام 2016، من إجمالي صادراته في حين بلغت وارداتها منه نسبة 47,47%وبالمقارنة مع عام 2015 سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاض بنسبة 12,97 % مجتازة من 25,48مليار دولار امريكي في 2015 الى 22,18 مليار دولار امريكي في عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر الى هذه البلدان بقيمة 6,24مليار دولار أمريكي أي27,15%.

ومن بين الدول التي تتعامل معها الجزائر نجد ايطاليا التي تعد المستهلك الأول للمنتجات الجزائرية بنسبة22,15% متبوعة باسبانيا 17,37% ثم فرنسا بنسبة 13,02% أما التعامل من حيث التوريد نجد المتعامل الأول الذي يورد للجزائر الصين بنسبة 17,97%،تليها فرنسا بنسبة 10,15% تليها ايطاليا بـ 9,93% وأسبانيا بـ 7,69%.من اجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2016.

تسعى الجزائر وراء توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي والتقليل من حدة المنافسة التي ستتعرض لها

المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل منطقة التبادل الحر إضافة إلى رغبة الجزائر في توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع ورؤوس الأموال وتشجيع الاندماج المغاربي من خلال تشجيع التبادلات داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي.**(25)**

2.2.1.3مسار المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها والتي أثرت بدورها على تأخير الانطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر والاتحاد الى غاية 10 جوان 1996 حيث صادق الاتحاد على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996.

انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 1997 ببروكسل فعقدت عدة جولات بين الطرفين الى غاية 07 ديسمبر 2001 حين أعلن وزير الخارجية الجزائري عن قرار توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد، وفي 19 ديسمبر تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الذي وقعت عليه الجزائر بصفة نهائية في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا باسبانيا الذي تضمن مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وإقامة تعاون ثقافي واجتماعي، أما في الجانب المؤسساتي فلقد نص الاتفاق على إقامة مجلس الشراكة ولجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة القرار،**(26)** فهذا الاتفاق يعد مكسبًا دبلوماسيًا هامًا بالنسبة للجزائر بعد مرحلة من العزلة الإقليمية والدولية التي عانت منها.

3.2.1.3. **عرض وتحليل مضمون الاتفاقية:**دخل اتفاق الشراكة الأوروجزائري حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في 1أفريل 2005**(27)** من جهة، و برلمان دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

يضم هذا الاتفاق ديباجة و110 مواد موزعة على9 أبواب تشمل المجالات التالية: الحوار السياسي،انتقال البضائع،التعاون الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي، المالي والتعاون في مجالات العدالة والشؤون الداخلية،وتشكل الملاحق من 1 الى 6 أقسام أساسية في هذا الاتفاق،كما يشمل 5تصريحات مشتركة و5تصريحات أحادية الجانب من طرف الاتحاد الأوروبي و4 تصريحات من الطرف الجزائري.

يكتسي هذا الاتفاق طابعًا شموليًا تطوريًا، نظرًا لتطرقه لمعظم الجوانب والقطاعات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الإنسانية والأمنية فهو يرتكز على محور أساسي يتمثل في ضرورة إرساء

مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، واحترام الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة وكذا تعزيز دولة القانون وتشجيع الحوار والتشاور لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.(28)

إن اتفاق الشراكة الأوروجزائري أتى بملفين جديدين هما ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، ملف مكافحة الإرهاب

يمكن اعتبار هذا الاتفاق مكسبًا اقتصاديًا هامًا للجزائر خاصة من الناحية الاقتصادية بسبب الأهداف التي من شأنه أن يحققها في هذا الميدان، شرط أن تواصل الجزائر مسار الإصلاحات التي باشرتها خاصة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي.

2.3. أهداف الشراكة الاورو جزائرية: (29)

أ-توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما و تعاونهما في الميادين التي يراها ملائمة.

ب- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحسين شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع و الخدمات ورؤوس الأموال.

ت- تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.

ث- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيما بينها.

ج- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

ح-التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية، وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.

4.**الفرع الرابع: أثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني :** إذا كانت كل الجوانب اتفاق الشراكة الأوروجزائري، لها أهميتها الخاصة. فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر،التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات.

لا شك أن هناك واقعًا جديدًا سيواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها معرضة لمنافسة حادة تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية. هذه المنافسة لها نتائجها متفاوتة من قطاع لآخر.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة، واقتصاد بلد نامي منفرد.

إن آثار اتفاق الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

1.4.**الآثار المترتبة على القطاع الصناعي:** يُعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرًا بدخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودًا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.
- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد، تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

1.1.4 الآثار السلبية: نذكر منها:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.

- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.

- إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.

- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية. **(30)**

- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.

- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضاعف المنتوج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

2.1.4 الآثار الايجابية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.

- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.

- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي.

- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي.

- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوربي لشركائه. مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.

- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.

- مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

2.4. الآثار المترتبة على القطاع الزراعي: لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ3%، ويشغل حوالي21%من اليد العاملة، التهميش والإهمال،وهذا في مختلف مخططات التنمية،بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

- ضعف المردود.
- النقائص المسجلة في مجال الممكنة، واستعمال المخصبات.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
- نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.

- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.

الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

1.2.4 الآثار السلبية:: إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوروبا تضمن 48% من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و1.5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى، ودون أن ننسى تمسّك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاعه الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظيرتها الأوربية.

2.2.4 الآثار الايجابية:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية والصيد البحري، سيفتح أمامها فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية.لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.

- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

3.4. الآثار المترتبة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك: يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر. وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في مجالي التجارة الخارجية والجمارك مع دخول الاتفاق حيز التطبيق.

1.3.4. الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية: تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجزا في الميزان التجاري بـ 17.84 مليار دولار، ما يعادل ارتفاع طفيف بـ 4،8 % المسجلة خلال سنة 2015. نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات، من حيث نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات، وصلت نسبة الـ 62 % في سنة 2016 مقابل 67% في سنة 2015. **(31)**

الشكل مخطط التجارة الخارجية 2005-2016

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS) http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسساتها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوروبية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل.

2.3.4. الآثار المحتملة على قطاع الجمارك: إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية. تصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية،**(33)** يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

1.2.3.4. الآثار المحتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية: هناك عدة آثار محتملة أهمها:

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة. فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية.

- إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي، والذي سيُترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام. وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام.

- الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني: إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة ، سوف يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري ، نظرا للوضعية الحالية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح.

أما عن الآثار الإيجابية لإلغاء التعريفية الجمركية، فإن الهبوط الذي عرفته التعريفة والتي انتقلت من 45 إلى 30 % سنة 2001،**(34)** ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز ، المستعملة في تأهيل وتجهيز الاقتصاد.

المحور الثالث: دور الشركة الأجنبية في تأهيل مجمع فرتيال

1.**الفرع الأول: مجمع فرتيال:** مجموعة فيلارمير هي شركة القابضة الاسبانية من 21 شركات تابعة متخصصة في العديد من الأنشطة المرتبطة بإنتاج الأسمدة والمخصبات الزراعية. حققت المجموعة نموا بلغ 20٪ سنويا، ويبلغ حجم مبيعاتها أكثر من 6 مليارات يورو لسنة واحدة عام 2008. مجموعة فيلار مير توظف أكثر من 23000 شخص اي 56٪ من خارج اسبانيا وأكثر نصف مبانيها والمعدات الموجودة في الخارج.

فيرتيبريا، وهي شركة تابعة، هي أول شركة إنتاج الأمونياك والأسمدة والمخصبات الزراعية في أسبانيا والثانية في الاتحاد الأوروبي كله.

الجدول رقم (01) : رقم أعمال فروع المجموعة الاسبانية فيلارمير سنة 2005

Participation		Chiffre d'affaires en millions d'euro
100%	FERTIBERIA	**570**
100%	FERROATLANTICA	**400**
100%	PRIESA	**114**
100%	PACADAR	**67**
60%،49	OHL	**2575**
100%	GRUPO VILLAR MIR	**3740**

Source :rapport annuel grupoVillar Mir 2005، p.09

عقد الشراكة سيحول الشركة الإسبانية إلى الشركة الثانية للأسمدة والمخصبات الكيماوية في أوروبا، بعدما كانت تحتل المرتبة الرابعة .

2. الفرع الثاني : تطور إنتاج الامونياك في مجمع فرتيال:

1.2. قبل الشراكة من 2000 – 2005 : لقد حقق مصنع انتاج الامونياك قبل امضاء عقد الشراكة ، زيادة من متوسط قدره 70% في عام 2000 إلى 86.3% من خلال الاستثمارات والتغييرات التنظيمية والتشغيلية و إدارة.

كما شهدت سنة 2002 ارتفاع ملحوظ قدره450885طن مقارنة بسنة 2003 حيث حققت507495 طن أي زيادة بـ 88.8 %

الجدول رقم (02) : تطور الانتاج الامونياك في مجمع فرتيال من سنة 2000 الى 2005

(الوحدة : طن)

	Amm-1	Amm-2	Total
2000	97 821	174 927	272 748
2001	155 913	192 547	348 460
2002	165 847	285 038	450 885
2003	208 279	299 216	507 495
2004	193 632	187 125	380 757
2005	226 015	259 073	485 088

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقارير مجمع فرتيال

سجل مصنع أرزيو تطور ملحوظ في مجال إنتاج الأمونياك في السنوات الخمس (2000 -2005) ،تحليل بسيط من الأرقام المتعلقة بإنتاج الأمونياك خلال الأشهر السبعة الأولى من كل سنة من 2000 لعام 2005 سمح بتحقيق تقدم كبير في وحدتي امونياك 1 و2 على مستوى الانتاج، واستمر هذا التطور حتى في الفترة ما بين 2005-2010 ففي النصف الأول من عام 2005، حقق المصنع إنتاج أكثر من 282000 طن، لكنه سجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا خلال النصف الأول من عام 2007 و كان 270000 طن أي انخفاض بنسبة 95.7 %وهذا يفسر عند توقف وحدات الإنتاج بسبب التجديدات اللازمة والهياكل الأساسية، شهد بعدها ارتفاعا ملحوظا من عام 2009 حيث تم تسجيل خلال الفترة من شهر جانفي إنتاج 206000 طن من الأمونياك مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2010 اذ ارتفع إنتاج الأمونياك بشكل ملحوظ وصل إلى أكثر من 258000 طن.

2.2.**بعد الشراكة من 2010 – 2015:** تطور انتاج الامونياك خلال السنوات الستة أي بعد امضاء عقد الشراكة في مجمع فرتيال حيث نرى التطور خاصة من سنة 2010 الى 2012 اذ تعتبر هذه السنة سنة النجاح

والتفوق حيث قدر الانتاج لسنة 2012 بـ 390 546 طن مقارنة بسنة 2011 بـ 445 398 طن أي زيادة بنسبة 72.9%.

الجدول رقم (03): تطور انتاج الامونياك في مجمع فرتيال من سنة 2010 الى 2015

(الوحدة : طن)

	Amm-1	Amm-2	Total
2010	201 514	260 026	461 540
2011	146 745	251 700	398 445
2012	245 666	300 724	546 390
2013	184 300	210 150	394 450
2014	158 947	285 837	444 784
2015	146 678	282 451	429 129

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقارير مجمع فرتيال

يبين الجدول التالي تذبذب في تطور إنتاج الامونياك حيث حققت سنة 2010 انتاج قدره 540 461طن مقارنة بسنة 2012 بإنتاج قدره 390 546 طن بنسبة % 84،4 ليعود الإنتاج إلى الانخفاض سنة 2013 بـ 450 394 طن أي بنسبة 72،1 %ويعود هذا الانخفاض إلى صدور قرار بخفض استهلاك الغاز باعتبار قطاع الأسمدة من أهم القطاعات حيث تمثل احتياطيات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي أحد أهم مكونات صناعة البتروكيماويات ميزة تفضيلية في صناعة الأسمدة، حيث مكن استغلال هذه الخاصية من خفض كلفة الإنتاج مما يعطيها ميزة سعرية عند تصديرها لأسواق خارجية ولا سيما الأوروبية. ويسعى بعض منتجي الأسمدة الأوروبيين لدى منظمة التجارة العالمية والمفوضية الأوروبية لممارسة ضغوط على الجزائر المنتجة للأسمدة لرفع الأسعار المحلية للغاز، غير أن وزير الطاقة شكيب خليل أكد أن الجزائر ترفض هذا الطلب لأن أسعار الغاز بالسوق الوطني رغم مستواها المنخفض فهي غير مدعومة وتعكس كل تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع، كما ان مراجعة الأسعار ستحد من قدرة الأسمدة المحلية على المنافسة في السوق الوطنية مقارنة مع الأسمدة المستوردة المصنوعة في أوروبا، وترى هيئة "غلوبل" لإعداد الإستراتيجية الاقتصادية أن النظرة المستقبلية لقطاع الأسمدة بالجزائر تبدو مشرقة، إذ تتمتع الدولة بالأفضلية بالمقارنة مع منافساتها من الدول الأخرى من حيث رخص الأعلاف واليد العاملة، بالإضافة إلى مجاورتها للدول الأوروبية. فضلاً عن ذلك، ستساهم الإصلاحات المستمرة للتشريعات التجارية في تعزيز قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الصناعات التكميلية، وهذا ما يفسر حقيقة أن سعر الأسمدة يعتمد على اتجاه سعر الغاز الطبيعي.خاصة أن50٪من500 مليارم^3/سنة

من الهيدروجين المنتج في العالم يتم امتصاصها من قبل صناعة الأمونياك.ويعود سبب ارتفاع الإنتاج الى عقد الشراكة وادخال تكنولوجيات جديدة سمحت برفع جودة انتاجها.

نلاحظ من خلال مقارنة تطور انتاج الأمونياك قبل توقيع عقد الشراكة وبعد التوقيع تحسن ملحوظ بنسبة 91،4 % وهذا يبين منافع عقد االشراكة .

3. الفرع الثالث : تطور صادرات مجمع فرتيال من الامونياك

1.3.قبل الشراكة من 2001 – 2005: قبل توقيع عقد الشراكة مع المجموعة الاسبانية فيلامير كان كمية تصدير الامونياك من سنة 2001 الى سنة 2005 تتراوح بين 200000 طن الى 300000 طن.

الجدول رقم (04) : تطور الصادرات مجمع فرتيال من الامونياك من سنة 2001 - 2005

الكمية (طن)	السنة
324،242 303	2001
422،377 672	2002
992،389 014	2003
278،298 432	2004
227،389 536	2005

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على تقارير مجمع فرتيال

نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع في حجم الصادرات للشركة حيث ان سنة 2001 قدرت بـ 242303 طن مقارنة بسنة 2005 اذ قدرت بـ 389536 طن بنسبة 62،2 % وهذا بسبب ارتفاع الطلب على مادة الامونياك والموقع الاستراتيجي الذي تتميز به الجزائر و قربها من الأسواق الأوروبية التي يكثر الطلب فيها على هذه المادة، خاصة أن الأسواق الأوروبية تعتبر المتعامل الرئيسي مع الجزائر، وهذا من خلال استحواذ سوقه على معظم الصادرات الجزائرية.

2.3. بعد الشراكة من 2010- 2015 : نلاحظ أن صادرات الشركة لسنة 2010 قدرت بـ 458784،363 طن مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت بـ 441372،070 طن أي بنسبة 96.2 % الا أنه يوجد تقارب في حجم الصادرات للسنوات الستة.

الجدول رقم (05) : تطور الصادرات مجمع فرتيال من الامونياك من سنة 2010 الى 2015 :

الكمية (طن)	السنة
363،458 784	2010
766،374 354	2011
535،523 659	2012
461،399 800	2013

2014	**070.441 372**
2015	**575.430 778**

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على تقارير مجمع فرتيال

نلاحظ ان هناك تذبدب في حجم صادرات الشركة خلال هذه الفترة بنسبة 70% الى 90% اضافة الى تراجع في حصة المجمع في السوق بسبب دخول منافسين جدد و كذلك القيام بتجديدات على مستوى الشركة، على الرغم من أن أسعار تصدير شركة فرتيال تظل قادرة على المنافسة في أوروبا، وذلك بسبب "القرب الجغرافي" أي الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به الجزائر على عكس المنتجين الآخرين.وبسبب دخول المجموعة الاسبانية في المجمع عن طريق الشراكة نلاحظ ان سنة 2012 قد تميزت بحجم صادرات قدر بأكثر من 500000 طن اذ تعتبر هذه السنة سنة النجاح بالنسبة للشركة.

نلاحظ من خلال مقارنة تطور صادرات المجمع قبل الشراكة و بعد الشراكة ان هناك تحسن بنسبة 6.45%

4. الفرع الرابع : تطور المبيعات و استهلاك الأسمدة

1.4. تطور المبيعات: حقق المجمع مبيعات كبيرة في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى حيث نسبة النمو كبيرة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2003 و 2008

الشكل البياني رقم (2) : تطور مبيعات الأسمدة من 2003- 2012

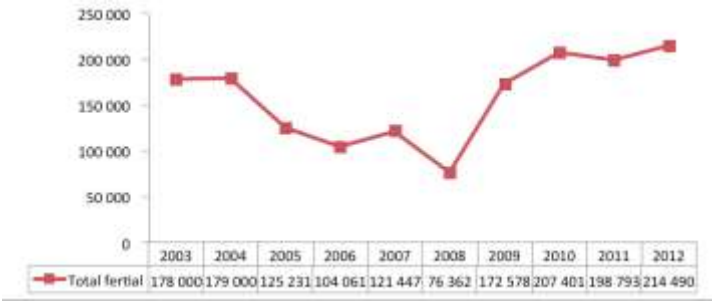

source :fertial news، magazine edite par fertial « N35 » janvier 2013،p5

نلاحظ استقرار في سنة 2003 و 2004 في المبيعات وهذا قبل توقيع عقد الشراكة، بدأ من سنة 2005 الى سنة 2006 نلاحظ انخفاض في المبيعات بنسبة 83،09% بسبب أن الشركة كانت على وشك الانهيار مما أدي الى بحثها عن استراتيجية جديدة تمثلت في امضاء عقد الشراكة مع المجموعة الاسبانية، ارتفعت المبيعات في سنة 2007 بنسبة 85% ، لكن في سنة 2008 و بسبب الجفاف الذي حدث في تلك السنة سجل انخفاض في استخدام الأسمدة من قبل المزارعين مما أدى الى انخفاض مبيعات هذا المنتج الى ادنى مستوياتها لترتفع في سنة 2009 بنسبة 44،24% الى غاية سنة 2012 و التي تعتبر سنة النجاح بالنسبة لهذه الشركة.

2.4 تطور الاستهلاك: قبل توقيع عقد الشراكة نلاحظ تذبذب بسيط خلال السنوات من2003 و 2004 و 2005 يتراوح بين 200000 طن ، اما بعد امضاء العقد فنلاحظ استقرار خلال السنوات من 2005 الى 2007 لينخفض سنة 2008 و ذلك بسبب توقف وحدات الانتاج و غيرها من الأسباب ، ليعاود الارتفاع خلال السنوات الاخيرة من 2009 الى 2012 حيث قدرت سنة 2012 بـ 345000 طن .

الشكل البياني رقم (3) : تطور استهلاك الأسمدة من سنة 2003 – 2012

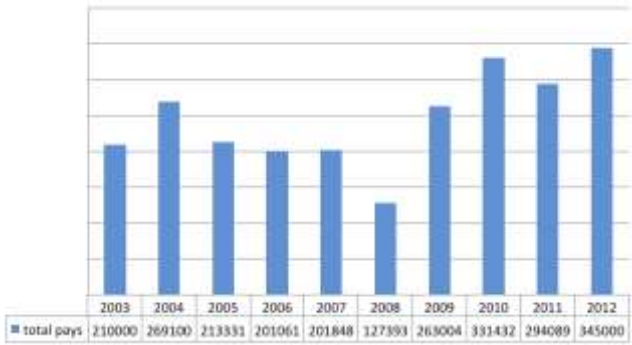

source :fertial news، magazine edite par fertial « N35 » janvier 2013،p5

نلاحظ ان تطور الاستهلاك من سنة 2003 الى 2012 في مجمع فرتيال في ارتفاع اذ بلغ استهلاك الامونياك لسنة 2005 ما قدره 213331 طن و هذا قبل امضاء عقد الشراكة مقارنة بسنة 2007 بـ201848 طن اي بعد الامضاء بنسبة 94،61% أما سنة 2008 فشهدت انخفاض كبير وهذا بسبب الجفاف الذي حدث انذاك ، سنة 2010 بلغ الاستهلاك 331432 طن مقارنة بسنة 2009 بـ263004 طن بنسبة 79،35% ليتحقق النجاح في سنة 2012 بـ 345000 طن .

اضافة الى أن حصتها في السوق تقدر بـ60 % مقابل 40 % تسيطر عليها شركات خاصة تستورد المخصبات والأسمدة من الخارج، وأكد مسؤولون بالشركة الاسبانية أن قطاع الاسمدة والمخصبات الكيماوية في الجزائر واعد جدا ، بالنظر الى حجم المشاريع الزراعية و ارتفاع الطلب على المنتجات الفلاحية في الجزائر وفي المنطقة المغربية و قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية التي يكثر الطلب فيها على الأسمدة ومنتجات التخصيب التي تساهم في رفع مردودية القطاع الفلاحي حيث أن هذه المشاريع ستحول الشركة الاسبانية الى الشركة الثانية للأسمدة والمخصبات الكيماوية في اوروبا بعدما كانت تحتل المرتبة الرابعة قبل دخولها الى الجزائر.

خلاصة:

تعتبر الشراكة الأجنبية إستراتيجية هامة تنتهجها معظم المؤسسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف أيضا إلى مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية، وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها إستراتيجية تمكن من استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية.

وفي اطار ما تم دراسته تعتبر التجربة الجزائرية اقرب مثال لتجسيد ذلك، اذ تعتبر الشراكة الاجنبية وسيلة هامة لتاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة في ظل اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية والانفتاح اكثر على فرص الشراكة عن طريق فتح حدودها وتحرير تجارتها، وتوقيع الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات وذلك من خلال ما يلي :

- تنويع أشكال الشراكة الأجنبية لدى مجمع فرتيال بإدراج شراكة البحث والتطوير،وعدم الاقتصار على التسهيلات في جلب المادة الأولية وتسويق المنتجات النهائية،وتوسيع نطاق عقود الشراكة إلى دول أخرى قصد السيطرة على أكبر رقعة جغرافية ممكنه؛

- يجب على المؤسسات الجزائرية بصفة عامة ومجمع فرتيال باعتباره نموذجا لدراستنا تقييم آثار قرار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية قبل اتخاذ القرار فغالبا ما تسعى الأطراف الأجنبية إلى تحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح الطرف المحلي؛

- ضرورة دعم الدولة الجزائرية للمنتجات المصنعة من طرف مجمع فرتيال كونها تعتبر منتجات ذات جودة عالية و بأسعار تنافسية؛

فنتيجة الشراكة تمكن مجمع فرتيال الى تحقيق ارتفاع كبير حجم الإنتاج كذلك ساهمت الشراكة في رفع حجم مبيعات المجمع بنسبة كبيرة خاصة سنة 2012 حيث كان سبب في دخولها الى أسواق جديدة؛ كما توصل مجمع فرتيال الى الرفع من حجم الصادرات وذلك بفضل الشراكة مع المجموعة الاسبانية.

ولكن رغم المؤهلات التي تتمتع بها الدولة الجزائرية، والتي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة خارج قطاع المحروقات ولا سيما في المؤسسات الاقتصادية.

المراجع:

(1) جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص 161.

(2)قلش عبد الله،أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري،مجلة علوم إنسانية، العدد 29، 7/ 2006، ص 2

(3)أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي ، دار الكتاب ، القاهرة ، 2000، ص58 .

(4) فريد النجار،التحالفات الاستراتيجية ،ايتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 1999 ، ص30 .

(5)TERSEN Denis,bricout jean luc,l'investissement international,édition armand colin,masson,paris,1996,p66

(6)Tersen Denis, bricout jean luc, l'investissement international ,op.cit p68

(7) علي عباس , ادارة الأعمال الدولية , الاطار العام , دار حامد للنشر الاردن, 2003 , ص 170.

(8)زينب حسن عوض الله , الاقتصاد الدولي و العلاقات الدولية, دار الجامعة الجديدة , القاهرة , 2004 , ص199

(9)علي حسين علي , الادارة الحديثة لمنظمات الأعمال , دار حامد للنشر , الأردن , 1999 , ص 472.

(10)عبد السلام ابو قحف، ادارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية، الدار الجامعية ، القاهرة، 2001، ص449.

(11)أمين عبد العزيز، ادارة الأعمال وتحديات القرن الحادي و العشرين، دار قباء للنشر، القاهرة،2001،ص269

(12)Balantzian Gérard,l'avantage coopératif,le partenariat,la coopération,l'alliance stratégique op.cit,p71.

(13)Tersen denis,bricout jean luc, l'investissement international,op.cit,p15

(14)بلالطة مبارك، أهمية الشراكة الاجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

(15)عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره،ص 460-461.

(16)محمد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 09.

(17)أمر رقم 01/09 مؤرخ في 22 جويلية 2009،يتضمن قانون المالية التكميلي لـ 2009،ج ر عدد 44 الصادر في 26-7- 2009.

(18)اقلولي محمد،شرط الاستقرار التشريعي المدرجة في عقود الدولة في مجال الاستثمار ، المجلة النقدية للعلوم القانونية والسياسية ،عدد01 ،2007،ص94.

(19)بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورومتوسطي، ماجيستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2008، ص67.

(20)فتح الله و لعلو ،المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية ،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء،المغرب،1997،ص156.

(21)عايد لمين،الشراكة الاورو متوسطية وأثارها المتوقعة على تطوير القطاع الصناعي في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2004، ص11

(22)بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطي ،(مرجع سابق)ص85.

(23)عبد السلام النعيمات،دراسة الأثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي ،2005، ص65.

(24) http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

(25) MIMOUN Lynda, KHALDI Mokhtar , partenariat Algérie Union européenne et mise a niveau des entreprises Algériennes, colloque économie méditerranée monde Arabe: partenariat euro méditerranée construction ou dilution dans la mondialisation , Université GALATASARY , istanbul ,Turquie , 2006, p5.

(26)عايد لمين ، الشراكة الاورو متوسطية و أثارها المتوقعة على تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص29

(27)مرسوم رئاسي رقم 195/05 مؤرخ في 27 -4- 2005، بفالنسيا يوم 22 أفريل 2002 ،ج ر،عدد 30 الصادر في 30 -4-2005.

(28)حسين نوارة،واقع و أفاق الشراكة مع الاتحاد،المجلة النقدية للقانون و السياسية، جامعة تيزي وزو- عدد 02، 2007ص102

(29)ديباجة اتفاق الشراكة الموقع بتاريخ 2002/04/22 بفالنسيا ،ج ر،العدد 31 المؤرخة 2005/04/30، ص4.

(30) زايري بلقاسم و دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر،العدد 27، 2002، ص 59.

(31)http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

(32) المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

(33)المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،7/ 2005 ، ص95.